## قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٥ في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات المامة

بعد الاطلاع على الدستور، وافـق علـس الأمة على القانـون الآي نصه، وقـد صدتُنـا عليه ّ إصدرناه،

### مادة أولى

لا يجوز إلا بقانون أن تريد الرسوم والتكاليف المالية الواجب أداؤها مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة التي تقدمها الدولة على قيمتها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤م.

#### مادة ثانية

لا تسرى أحكمام المادة السابقة على الأثبان التي تسدفع مقسابل الجلصول على الخدمات والسلع التي تقدمها المينات العامة والمؤسسات العامة ذات الميزانية الملحقة والمستفلة، ولا تسرى كذلك على مقابل الانتفاع والرسوم المتررة طبقا لاتفاتيات دولية.

### مادة ثالثة

يلنى كل حكم يخالف أحكسام همذا القمانون، ولا يودما تم تحصيله من زيادة في الرسوم والتكاليف المالية قبل العمل به.

#### مادة رابعة

على الوزراء \_كل فيها يخصه \_ تنفيذ أحكام هذا القانون .

أمير الكويت جابر الأحمد الصباح

D Man englin

صدريقصربيان في: ٢٤ ربيع الأول ١٤١٦ هـ الموانق: ٢١ أغسطس ١٩٩٥م

# مذكرة ايضاحية للاقتراح بقانون في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرانق والخدمات العامة

من المسلمات في نقه القانون الإداري ان أداء الدولة للخدمات المامة عن طريق ما تنشئه وتديره أو تشرف عليه من مرافق عامة في خالات الصحة والإسكان والكهرباء والماء والعلرق والبريد والبرق والمائف والاتصالات المامة وغيرها لا يكون بالمجان، وإنما يكون مقابل رسوم ترخص الدولة في فرضها على المنتفعين بهذه المرافق والأصل الذي يمكم فلسفة فرض هذه الرسوم، ليس هو النظر اليها باعتبارها مورداً من موارد الميزانية، على الرغم من أن حصيلتها تدخل لاشك إيراداً عاماً في هذه الميزانية، ولكن باعتبارها وسيلة تنظيمية من الوسائل المقررة لتنظيم المللب على هذه الخدمات توخيا لمبدأ حسن إدارة المرافق المامة.

وجدير بالذكر أن سلطة الحكومة في فرض هذه الرسوم تستمدها من الدستور ولكن بطريق غير مباشر، بمعنى أن الحكومة تملك سلطة دستورية في فرض هذه الرسوم، ولكن من خلال القانون الذي يرخص لما في بمارسة هذه السلطة، ويضع الحدود الواجب احترامها عند عارستها إياحا، وهو ما تشرره صراحة الفقرة الأخيرة من المادة (١٣٤) من الدستور فيها تنفي به من أنه لا يجوز تكليف احد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف الا في حدود القانون، ذلك أن الفانون - كها تنص على ذلك النفرة النانية من المادة (٤٨) من الدستور ينظم إعضاء الدخول الصغيرة من الفرائب بها يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة، كل ذلك التزاما بالمبدأ العام الذي تقربه بالمادة (٢٤) من الدستور من ان المعالة الاجتماعية اساس الفرائب والتكاليف العامة.

ويبين من مراجعة غنائف القوانين والمراسيم بقوانين وقرارات عبلس الوزراء المغمول بها والتي ترخص للحكومة في فرض الرسوم في شنون الصحة والكهرباء والماء والبريد والاتصالات والبرق والماتف، والجارك والمرور، والتقاصى وغيرها، إنها جاءت في معظمها خالية من بيان الحدود الدنيا والعليا التي تملك أن تمارس سلطة فرض الرسوم في نطاقها، ولعل الأمر لم يكن بشغل بال المشرع كثيرا، حيث قد صدرت

كَذَلْكَ جاء مشروع النسائيون المرافق ليفف بالسرسوم المفردة عنيد الحدود التي جرى العمل بها قبل أول ينسايس ١٩٩٥م باعتبسارها الحد الأعلى المفرد قانونا.

إنست المادة الأولى على انه لا يجوز إلا بقانون زيادة ببالغ الرسوم والتكاليف المالية الواجب أدادها مغابل الانتفاع بالمرافق والحدمات العامة التي تقدمها الدولة على ما فرض منها قبل أول بغاير ووالالم من ويشمل ذلك بطبيعة الحال الحدمات العامة التي تقدمها الدولة مثل الرعاية الصحية والكهرباء والماء والبريد والاتصالات والمرود وما اليها، بحيث تصبح الرسوم المقررة قبل أول يتاير اسنة ١٩٩٥م حدودا قصوى على بغيث تصبح الرسوم المقررة قبل أول يتاير اسنة ١٩٩٥م حدودا قصوى على يغيرض منها، ولا يشمل ذلك أن الحدمات العامة متطورة بطبيعتها بافلان المنافق على خدمات جديدة، ذلك أن المحدمات العامة متطورة بطبيعتها بافلان المنافق من فرض الرسوم عليها بالا إن المنافرة المنافقة والمنتفى من الحدود القصوى التي وضعيت في المادة الأولى المنافقة والمنتفى من الحدود القصوى التي وضعيت في المادة الأولى المنافقة والمنتفى من الحدود القصوى التي وضعيت في المادة الأولى المنافقة والمنتفى من الحدود القصوى التي وضعيت في المادة الأولى المنافقة والمنتفى والمنتفى المنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى والمنتفى والمنتفى المنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى والمنتفى المنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى والمنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى المنافقة والمنتفى والمنتفى المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنتفى المنافقة والمنافقة والمنا